أرشيف "النهار" أونلاين
ذاكرة لبنان والعالم العربي منذ العام 1933 | إضغط هنا | clickhere
An-Nahar archives online
Memory of Lebanon & the Arab World since 1933
NAHAR POST
MARINA TOWERS

حوادث القضاء و القدر

"النهار"
السبت ١٥ نيسان ٢٠٠٦

لقاء عن مصير المفقودين أعاد التذكير بالمعاناة:
تحديد المقابر الجماعية ونبشها سريعاً ومعالجة ملف المعتقلين في سوريا

كتبت منال شعيا:

صعدت صبحية محمد فارس الدرج بصعوبة، وهي تعانق صورة ابنائها الثلاثة المفقودين وزوجها. تحمّلت مشقة الصعود والتعب والمرض علّها تسمع كلاماً يريح قلبها وقلب اهالي المخطوفين والمفقودين بعد معاناة اكثر من ٢٠ عاماً، لكن الجميع لم يسمعوا سوى معلومات قديمة وترداد لبعض الافكار والاقتراحات والمطالبات من دون شرح اي آلية لترجمتها.

وحين أُحرج المعنيون، لاقى الاهالي جواباً كلاسيكياً: "ثمة معلومات سرية لا يمكن كشفها، ونحن نحترم عواطف الاهالي ومشاعرهم". ولكن غاب عن المسؤولين امر مهم، هو ان مشاعر هؤلاء الاهالي لم تُحترم طوال هذه الاعوام، وبقوا اسرى الاهمال او الابتزاز او المتاجرة، وهم الآن يأملون بعد التغيّرات الكثيرة، ان تلقى قضيتهم الاهتمام اللازم، فيُطلق جميع المعتقلين في السجون السورية والاسرائيلية، ويُسلّم رفات الذين فُقدوا داخل الاراضي اللبنانية، لان الحقيقة وحدها تريحهم.

الحقيقة بقيت غائبة امس في اللقاء الحواري الذي عقد في مبنى الـ"سيتي سنتر" في ساحة الشهداء، بدعوة من "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين"، ولم تُسمع الا عبر صرخات الامهات وشكواهن، مما دفع بعض الصحافيين الى القول "هذا مؤتمر سري وليس مؤتمراً صحافياً!".

في الشكل، لفت انعقاد المؤتمر في الذكرى الـ٣١ لاندلاع الحرب، في مبنى الـ"سيتي سنتر" الذي لا يزال يحمل آثار الحرب والخراب، وزادته مأساة صور المخطوفين واسماؤهم المكتوبة على الجدران مع رسائل عائلاتهم تدعوهم الى العودة، وتسأل "الى متى؟ وينن؟".

وفي المضمون، تلخّصت كل المطالبات بتحديد عدد المقابر الجماعية ونبشها سريعاً، وخصوصاً بعدما قال رئيس "لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين" العميد الركن سليم ابو اسماعيل: "خلال الحفريات التي اجريت في وسط بيروت، اكتُشف رفات ووضع في مدافن جماعية".

وعندما سئل عن تفاصيل اكثر، اجاب: "ثمة معلومات سرية يشملها التحقيق ولا يمكن الافصاح عنها".

واذ انتقد الاهالي اكثر من مرة المعنيين لان التحقيق لم يجر مع الخاطفين، ولا سيما ان كثراً منهم يعرفون اسماء الخاطفين او الجهات الخاطفة، لفت قول النائب غسان مخيبر: "السلطة مقصّرة، والسؤال كيف ستُدفع الى التحرك؟ علينا التعجيل في بت قضية المعتقلين في السجون السورية، لان هناك احياء وقد يموتون، وان مهمة الدولة البحث عن المفقودين، علماً ان السلطات المتعاقبة مسؤولة عن التقصير".

مطالب اللجنة

بداية، ذكّرت ماري روز زلزل بمطالب اللجنة ومنها: "وضع قضية المخطوفين والمفقودين والمعتقلين والاسرى والمختفين قسراً اينما كانوا، في السجون السورية، او الاسرائيلية او داخل الاراضي اللبنانية، بنداً اول على طاولة الحوار، وعلى جدول اعمال مجلسي النواب والوزراء في جلسات استثنائية تخصص لمعالجة هذا الملف بكل تشعباته، واتخاذ الاجراءات اللازمة

لاجراء الفحوص المخبرية لجميع الاهالي".

وطالبت زلزل "بتوفير الحراسة الدائمة لمقبرة عنجر لوضع حد لعبث العابثين بها، واعلان ما توصلت اليه الفحوص للعينات، واتخاذ القرار الفوري في شأن نبش المقابر الجماعية في اي بقعة وجدت، بدءاً من تلك التي حددها تقرير اللجنة الرسمية في ٢٠٠٠/٧/٢٥، داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مار متر في الاشرفية ومدافن الانكليز في التحويطة".

ابو اسماعيل

ورأى ابو اسماعيل ان "مهمتنا بدأت في ٢٠٠٠ وكانت صعبة، لكنها انجزت خلال ستة اشهر، ونحن لم نظلم احداً، فالحقيقة هي التي تجرح. لقد قمنا بتحقيق عملي وارسلنا الاستمارات الى مختلف مخافر الامن، وبعد ستة اشهر وجدنا ان العدد لم يكن ١٧ الفاً بل قارب الـ٢٠٤٦ مخطوفاً".

واعلن "اقتراحات لم تتبنّها الحكومة حينها لاسباب اقتصادية، ومنها الرعاية الاجتماعية وتخصيص ورثة كل مخطوف مفقود بمبلغ معين، والايعاز الى وزارة الشؤون الاجتماعية بتكليف من يلزم لتطبيق الرعاية واقامة لوحة رخامية في ساحة الشهداء تحمل اسماء المخطوفين".

بدوره اعتبر استاذ الانتروبولوجيا في جامعة القديس يوسف مسعود يونس انه "لا يقوم شعب سيّد ببعض ابنائه، فيما الآخرون مسلوبو الارادة. فالسيادة تكون لجميع الابناء".وسأل: "هل تتحقق دولة الوطن والسيادة وقضية المخطوفين لم تعالج؟ هل نحن في دولة الخاطفين ام دولة اهالي المخطوفين؟".

ثم شبّه الصحافي ميشال نوفل قضية المقابر الجماعية "بثقب اسود كبير، كلما اقتربنا منه بعدت الحقيقة". ورأى ان "الدولة تتحمل مسؤولية اقفال هذا الملف ولا بد من تشكيل لجنة من اطباء اختصاصيين والاستعانة بخبراء لبت الموضوع (...). ينبغي ان تبادر السلطات المحلية الى تحديد عدد المقابر وكشفها سريعاً".

مخيبر: ليست ارقاماً

وفي مداخلته، شدد مخيبر على ان "اللعبة ليست لعبة ارقام، لان على الدولة ان تبادر الى كشف حقيقة المفقودين، حتى لو كان هناك مفقود واحد، لذا فان المسألة ليست مسألة ارقام بل قضية انسانية، ولقاؤنا اليوم ليس اتهاماً للجنة الاستقصاء بل هو تقويم لعملها، ولكن من الواضح ان السلطات مقصرة، وربما كان من الصعب ان يجرى التحقيق مع المجرمين خلال فترة الوصاية السورية. اما اليوم، فكيف يمكن ان ندفع السلطة الى التحرك بعدما تغير الوضع وخرج السوريون؟".

واعتبر ان"اي لجنة يمكن ان تشكل لا بد ان تحدد لها صلاحيات، ولا يجوز ان تضم مسؤولين امنيين، بل المطلوب ان تقارب الموضوع من كل الجوانب القانونية والاجتماعية، الا ان كل اللجان التي تألفت حتى الآن كانت دون المعايير المطلوبة".

ومخيبر الذي قدم اول من امس سؤالاً الى الحكومة عن مصير المعتقلين والمختفين قسراً في اسرائيل وسوريا وليبيا ولبنان، رأى ان "المقبرة الجماعية ليست جريمة بذاتها، بل ان ما سبق هو الجريمة، وحتى الآن لم تقم الحكومة المتحررة من الوصاية بأي تحقيق فعلي، وثمة تقصير كبير في هذا المجال، وخصوصاً ان الموضوع ليس فقط موضوع رفات او اموات، لأن ثمة احياء في المعتقلات السورية، وينبغي التعجيل في بت وضعهم".

وختم: "من المؤسف القول ان تجربة لجنة الاستقصاء كانت سيئة، وهذا الكلام ليس للادانة، بل لتقويم العمل والاستفادة منه، وعلى الدولة ان تتحرك سريعاً".

بعدها توالت شهادات الاهالي، ولفت احد المشاركين حين توجه الى العميد ابو اسماعيل قائلاً: "هل استطيع ان احرق يدك بالسيكارة؟ انا محروق في قلبي منذ ١٩٧٦، واذا استمر الوضع هكذا فيمكن ان نأخذ حقنا بيدنا لاننا نعرف الخاطفين ولن نسكت. أخي مفقود وحتى الآن لا اعرف اين هو، وهل يُعقل ان يجرى التحقيق مع الاهالي وليس مع الخاطفين، علماً اننا ابلغناكم باسماء بعضهم؟".

وقاطعه احدهم هاتفاً: "جميعهم مسؤولون، من وليد جنبلاط الى سمير جعجع ونبيه بري، هؤلاء مسؤولون ونحن نريد ابناءنا واشقاءنا ولا بد من تحقيق دولي".فردّ ابو اسماعيل: "لا نريد ان نتكلم بالسياسة".

عندها، غادر بعض الامهات اللقاء وصرخن: "نريد الحقيقة، يكفينا اهمالاً".